البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

تموز 2022

مستوى التصنيف: عام

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

مستوى التصنيف: عام

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	37

مستوى التصنيف: عام

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.5% خلال الربع الأول من عام 2022، وذلك مقابل نمو نسبته 0.3% خلال ذات الربع من عام 2021. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال النصف الأول من عام 2022 بنسبة 3.3%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.8% خلال ذات الفترة من عام 2021. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2022 ما نسبته 22.8% مقابل 25.0% خلال ذات الربع من عام 2021.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ما مقداره 16,777.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.7 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهرحزيران من عام 2022 ما مقداره 40,908.7 مليون دينار، مقابل 39,509.2 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ما مقداره 31,828.0 مليون دينار، مقابل 30,028.5 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهرحزيران من عام 2022 ما مقداره 40,912.2 مليون دينار، مقابل 39,522.3 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ما مقداره 2,476.0 نقطة، مقابل 2,118.6 نقطة في نهاية عام 2021.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 322.9 مليون دينار (3.0% من GDP) خلال الشهور الاربعة الأولى من عام 2022، بالمقارنة مع عجز مقداره 329.4 مليون دينار (3.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية نيسان عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 279.6 مليون دينار ليصل إلى 20,539.1 مليون دينار (62.8% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 151.7 مليون دينار، ليصل 15,658.9 مليون دينار (47.9% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية نيسان عام 2022 ليصل إلى 36,198.0 مليون دينار (110.7% من GDP)، مقابل 35,766.7 مليون دينار في نهاية عام 2021 (111.3% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 13,720.9 مليون دينار (42.0% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 15,238.2 مليون دينار (46.6% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 28,959.1 مليون دينار (88.6% من GDP مقابل 89.5% من GDP في نهاية عام 2021).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الثلث الأول من عام 2022 بنسبة 48.3% لتبلغ 2,713.9 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 33.2% لتبلغ 5,832.4 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 22.3% ليصل إلى 3,118.5 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال النصف الأول من عام 2022 بنسبة 242.7% لتصل إلى 1,557.2 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 121.7% لتصل إلى 438.3 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2021. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال النصف الأول من عام 2022 بنسبة 2.0% لتصل إلى 1,198.1 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2022 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 945.8 مليون دينار (12.2% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 848.8 مليون دينار (11.4% من GDP) خلال الربع المقابل من عام 2021. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 13.1% من GDP مقارنة مع 12.9% من GDP. فيما سجل الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل بلغ 266.9 مليون دينار مقارنة مع 72.2 مليون دينار. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الأول من عام 2022 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 35,550.5 مليون دينار وذلك مقارنة مع 35,015.7 مليون دينار في نهاية عام 2021.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ما مقداره 16,777.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.7 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ما مقداره 40,908.7 مليون دينار، مقابل 39,509.2 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ما مقداره 31,828.0 مليون دينار، مقابل 30,028.5 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ما مقداره 40,912.2 مليون دينار، مقابل 39,522.3 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2022، بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021، باستثناء سعر الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة والذي شهد انخفاضاً، وذلك بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ما مقداره 2,476.0 نقطة، مقابل 2,118.6 نقطة في نهاية عام 2021. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ما مقداره 18,442.8 مليون دينار، مقابل 15,495.7 مليون دينار في نهاية عام 2021.

أهم المؤشـرات النقديـة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

2021		2022	نهاية حزيران 2021
US$ 18,043.2	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي*	US$ 15,529.3	US$ 16,777.7
13.3%		-2.5%	-7.0%
9.4	التغطية بالأشهر	8.0	8.7
39,509.2	السيولة المحلية	37,970.8	40,908.7
6.7%		2.6%	3.5%
30,028.5	التسهيلات الائتمانية	29,757.3	31,828.0
4.9%		3.9%	6.0%
26,708.8	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	26,434.4	28,283.3
4.6%		3.6%	5.9%
39,522.3	إجمالي ودائع العملاء	37,668.6	40,912.2
7.4%		2.4%	3.5%
30,684.6	ودائع بالدينار	29,106.6	31,814.2
8.7%		3.1%	3.7%
8,837.7	ودائع بالعملات الأجنبية	8,562.0	9,098.0
3.3%		0.1%	2.9%
30,988.2	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	29,708.1	32,017.8
7.4%		3.0%	3.3%
24,723.7	ودائع بالدينار	23,599.8	25,524.3
8.9%		3.9%	3.2%
6,264.5	ودائع بالعملات الأجنبية	6,108.3	6,493.5
2.0%		-0.6%	3.7%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

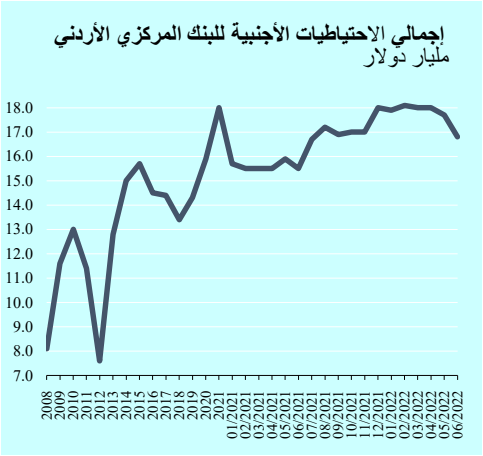

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ما مقداره 16,777.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.7 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ما مقداره 40.9 مليار دينار، مقابل 39.5 مليار دينار في نهاية عام 2021.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر حزيران من عام 2022 مع نهاية عام 2021، يلاحظ الآتي:**

- **مكونـات السيـولـة**

  - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ما مقداره 34.5 مليار دينار، مقابل 33.3 مليار دينار في نهاية عام 2021.

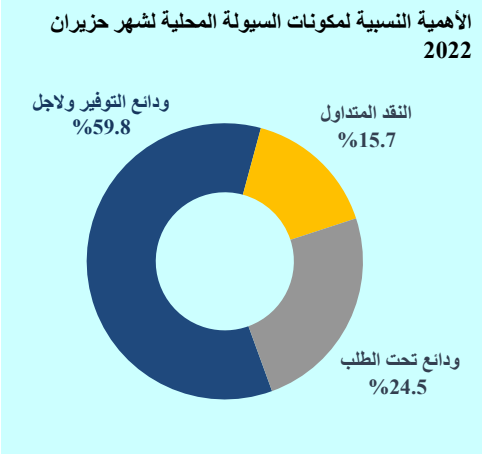

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ما مقداره 6.4 مليار دينار، بالمقارنة مع 6.2 مليار دينار في نهاية عام 2021.

- **العوامل المؤثرة على السيولة المحلية**

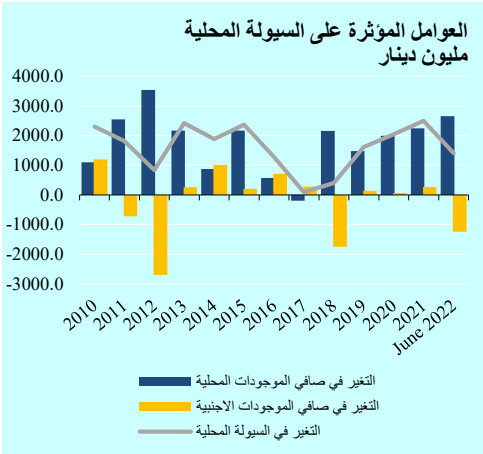

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ما مقداره 34.3 مليار دينار، بالمقارنة مع 31.7 مليار دينار في نهاية عام 2021.

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ما مقداره 6.6 مليار دينار. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ما مقداره 11.4 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2021		نهاية حزيران 2021	نهاية حزيران 2022
7,818.8	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**6,809.5**	**6,572.2**
12,087.9	البنك المركزي	10,641.3	11,440.0
-4,269.1	البنوك المرخصة	-3,831.8	-4,867.8
31,690.4	**الموجودات المحلية (صافي)**	**31,161.3**	**34,336.5**
-5,239.4	البنك المركزي، منها:	-3,670.7	-4,302.9
1,185.3	الديون على القطاع العام (صافي)	1,004.0	1,184.0
-6,447.2	أخرى (صافي*)	-4,697.7	-5,508.7
36,929.8	البنوك المرخصة	34,832.0	38,639.4
13,316.6	الديون على القطاع العام (صافي)	12,586.4	13,902.9
27,536.5	الديون على القطاع الخاص	27,176.6	29,145.5
-3,923.3	أخرى (صافي)	-4,931.1	-4,408.9
39,509.2	**السيولة المحلية (M2)**	**37,970.8**	**40,908.7**
6,225.4	**النقد المتداول**	**6,345.5**	**6,446.0**
33,283.8	**الودائع، منها:**	**31,625.3**	**34,462.7**
6,328.7	بالعملات الأجنبية	6,183.2	6,553.6

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2022/7/31 برفع أسعار الفائدة بواقع 75 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية، وذلك للمرة الرابعة خلال عام 2022، لتصبح كما يلي:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة منوية

2021		حزيران 2021	حزيران 2022
2.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	2.50	3.75
3.50	إعادة الخصم	3.50	4.75
3.25	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	3.25	4.50
2.00	نافذة الإيداع لليلة واحدة	2.00	3.50
2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	2.50	3.75
2.50	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	2.50	3.75

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 4.50%.
- سعر إعادة الخصم: 5.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 5.25%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 4.25%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 4.50%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 4.50%.

ويأتي هذا القرار لاحتواء الضغوط التضخمية المتوقعة في ضوء تصاعد معدلات التضخم عالمياً وبلوغها مستويات مرتفعة بفعل التعافي التدريجي للطلب العالمي في أعقاب جائحة كوفيد-19، وما رافق ذلك من اختلال في سلاسل التوريد. كما أن زيادة حالة عدم اليقين الناجمة عن التوترات الجيوسياسية العالمية، والقيود الحمائية التي اتخذتها بعض الدول لغايات المحافظة على الأمن الغذائي لديها، أضفت مزيداً من الضغوط على الأسعار العالمية وسلاسل التوريد.

وفي إطار حرص البنك المركزي على تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، قرر البنك المركزي تمديد العمل ببرنامج البنك المركزي لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.3 مليار دينار، والإبقاء على أسعار فائدة هذا البرنامج دون تغيير عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، وذلك لتوفير التمويل للنشاطات الإنتاجية بشروط ميسرة.

كذلك قرر البنك استمرار العمل ببرنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين والحرفيين البالغ قيمته 700 مليون دينار حتى نهاية شهر أيلول 2022، والابقاء على سعر الفائدة للمقترضين بما لا يتجاوز 2%، ولأجل 54 شهراً، من ضمنها فترة سماح تصل إلى 12 شهراً.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

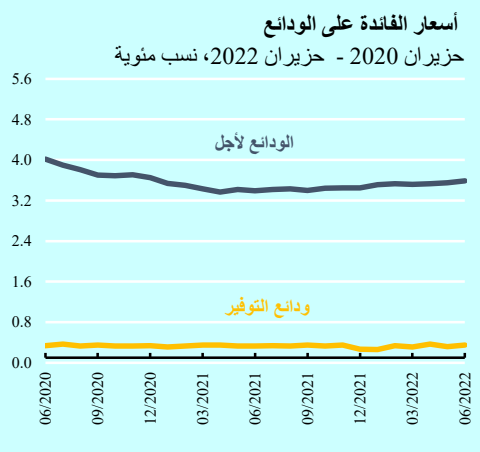

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر حزيران من عام 2022 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.59%، ليرتفع بذلك بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر حزيران من عام 2022 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.35% ليرتفع بذلك بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر حزيران من عام 2022 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، وفي نهاية عام 2021 ليبلغ 0.32%.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

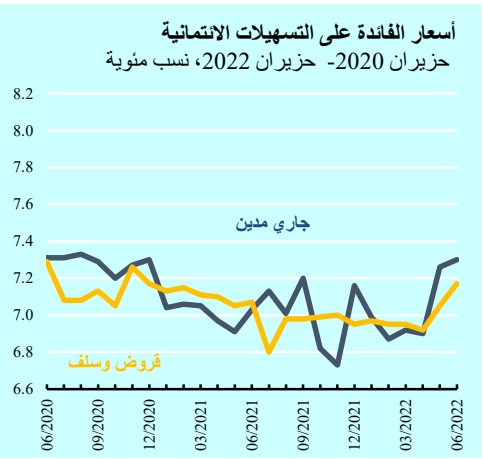

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر حزيران من عام 2022 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.30%، ليرتفع بذلك بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر حزيران من عام 2022 بمقدار 24 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.59%، لينخفض بذلك بمقدار 40 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

2021		حزيران 2021	حزيران 2022	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.26	تحت الطلب	0.28	0.32	6
0.27	توفير	0.33	0.35	8
3.45	لأجل	3.39	3.59	14
	التسهيلات الائتمانية			
7.99	كمبيالات وأسناد مخصومة	8.13	7.59	-40
6.95	قروض وسلف	7.07	7.17	22
7.16	جاري مدين	7.03	7.30	14
8.37	الإقراض لأفضل العملاء	8.35	9.04	67

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر حزيران من عام 2022 بمقدار 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.17%، ومرتفعاً بمقدار 22 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ما نسبته 9.04%، مرتفعاً بمقدار 27 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، وبمقدار 67 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2022 بما مقداره 1,799.5 مليون دينار، أو ما نسبته (6.0%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021، مقارنة مع ارتفاع بلغ 1,118.2 مليون دينار، أو ما نسبته (3.9%) خلال الفترة المماثلة من عام 2021.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر حزيران من عام 2022، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,574.5 مليون دينار (5.9%)، والحكومة المركزية بمقدار 173.1 مليون دينار (9.5%)، والمؤسسات العامة بمقدار 123.0 مليون دينار (17.9%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 52.0 مليون دينار (7.6%)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 19.1 مليون دينار (14.8%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ما مقداره 40.9 مليار دينار، مقابل 37.7 مليار دينار في نهاية شهر حزيران من عام 2021، و39.5 مليار دينار في نهاية عام 2021.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر حزيران من عام 2022 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 31.8 مليار دينار، و9.1 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 29.1 مليار دينار للودائع بالدينار، و8.6 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شهر حزيران من عام 2021. أما في نهاية عام 2021 فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار 30.7 مليار دينار، و8.8 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر حزيران من عام 2022 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2021. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر حزيران من عام 2022 حوالي 228.2 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 49.5 مليون دينار (27.7%) عن مستواه المسجل خلال الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 51.2 مليون دينار (24.4%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال النصف الأول من عام 2022، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 970.4 مليون دينار.

- **عدد الأسهم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر حزيران من عام 2022 ما مقداره 143.6 مليون سهم مرتفعاً بمقدار 56.5 مليون سهم (65.0%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 18.1 مليون سهم (13.1%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال النصف الأول من عام 2022، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 582.8 مليون سهم.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ارتفاعاً قدره 3.5 نقطة (0.1%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,476.0 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 45.9 نقطة (2.2%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2021، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 357.4 نقطة (16.9%)، مقابل ارتفاع قدره 441.6 نقطة (26.6%) خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلةً لارتفاع الرقم القياسي لأسعار الأسهم لقطاع الصناعة بمقدار 1,941.7 نقطة (53.0%)، وأسعار أسهم كل من قطاع الخدمات بمقدار 330.1 نقطة (24.9%)، والقطاع المالي بمقدار 59.3 نقطة (2.3%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

حزيران			
2022	2021		2021
2,476.0	**2,098.8**	**الرقم القياسي العام**	**2,118.6**
2,663.8	2,554.7	القطاع المالي	2,604.5
5,607.6	3,728.7	قطاع الصناعة	3,665.9
1,657.5	1,324.6	قطاع الخدمات	1,327.4

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر حزيران من عام 2022 ما مقداره 18.4 مليار دينار، منخفضة بمقدار 218.1 مليون دينار (1.2%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 103.1 مليون دينار (0.6%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2021، فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 2,947.2 مليون دينار (19.0%).

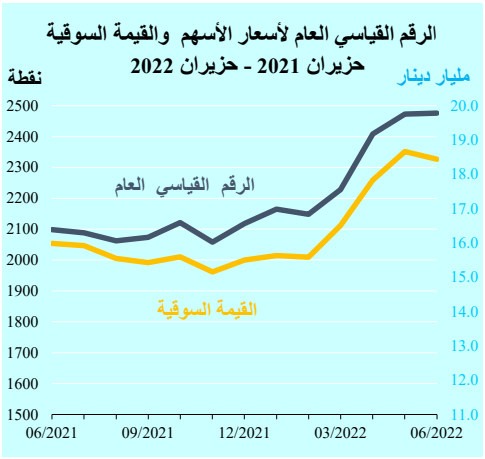

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر حزيران من عام 2022 تدفقاً سالباً بلغ 39.5 مليون دينار. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر حزيران من عام 2022 ما قيمته 18.6 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 58.1 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2022، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 70.9 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2021		حزيران 2021	حزيران 2022
1,963.6	حجم التداول	260.9	228.2
7.9	معدل التداول اليومي	11.9	10.4
15,495.7	القيمة السوقية	15,984.7	18,442.8
1,538.2	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	156.0	143.6
-60.9	صافي استثمار غير الأردنيين	-9.9	-39.5
220.2	شراء	19.3	18.6
281.1	بيع	29.3	58.1

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الاول من عام 2022 نمواً بنسبة 2.5%، وذلك مقابل نمو نسبته 0.3% خلال ذات الربع من عام 2021. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.6% خلال الربع الاول من عام 2022، مقابل نمو نسبته 0.5% خلال ذات الربع من عام 2021.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال النصف الأول من عام 2022 بنسبة 3.3%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.8% خلال ذات الفترة من عام 2021.

- بلغ معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2022 ما نسبته 22.8% (20.5% للذكور و31.5% للإناث)، وذلك مقابل 25.0% (24.2% للذكور و28.5% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2021. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 55.2%) و20-24 سنة (بواقع 46.5%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.5% خلال الربع الأول من عام 2022، بالمقارنة مع نمو نسبته 0.3% خلال ذات الربع من عام 2021. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 2.3% خلال الربع الأول من عام 2022 مقابل نمو نسبته 0.7% خلال ذات الربع من عام 2021) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل أيضاً نمواً نسبته 2.5% خلال الربع الأول من عام 2022، مقابل نمو نسبته 0.2% خلال ذات الربع من عام 2021. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.6%، مقابل نمواً نسبته 0.5% خلال الربع الأول من عام 2022، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 2.1% خلال الربع الأول من عام 2022 مقابل نمو نسبته 0.2% خلال ذات الربع من عام 2021.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2020-2022، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2020					
GDP بالأسعار الثابتة	1.3	-3.6	-2.2	-1.6	**-1.6**
GDP بالأسعار الجارية	3.0	-4.7	-3.1	-1.9	**-1.8**
2021					
GDP بالأسعار الثابتة	0.3	3.2	2.7	2.6	**2.2**
GDP بالأسعار الجارية	0.5	4.7	4.2	4.7	**3.5**
2022					
GDP بالأسعار الثابتة	2.5	-	-	-	-
GDP بالأسعار الجارية	4.6	-	-	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2019-2022، %

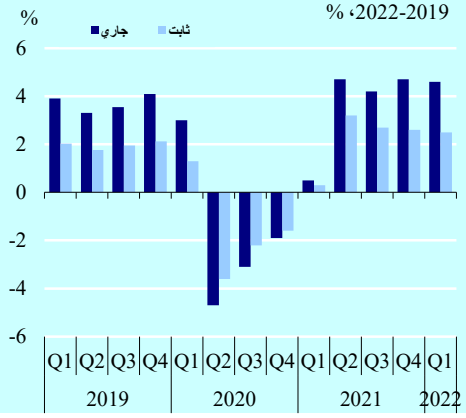

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال الربع الأول من عام 2022 مدفوعاً، في جانبٍ منه، بالتحسن الكبير في مؤشرات القطاع الخارجي كالدخل السياحي، والصادرات الكلية، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال الربع الأول من عام 2022، فقد ساهمت جميع القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات "الصناعات التحويلية" (0.5 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.4 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، والعقارات (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (0.1 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات ما نسبته 60.0% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال الربع الأول من عام 2022.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2021 Q1	2022 Q1	2021 Q1	2022 Q1
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	0.3	2.5	0.3	2.5
الزراعة	2.9	0.7	0.2	0.04
الصناعات الاستخراجية	15.3	5.1	0.3	0.1
الصناعات التحويلية	-1.0	3.3	-0.2	0.5
الكهرباء والمياه	-0.9	2.7	0.0	0.0
الإنشاءات	-1.8	5.3	-0.04	0.1
تجارة الجملة والتجزئة	0.5	2.4	0.04	0.2
المطاعم والفنادق	-7.3	6.8	-0.1	0.1
النقل والتخزين والاتصالات	-2.3	4.2	-0.2	0.4
خدمات المال والتامين	3.9	4.3	0.3	0.3
العقارات	0.9	1.3	0.1	0.2
خدمات اجتماعية وشخصية	-3.0	2.0	-0.3	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.0	0.8	0.1	0.1
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	-1.5	2.6	0.0	0.0
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	0.0	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت العديد من المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة من عام 2022 تحسناً في أدائها، أبرزها "عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية" والذي نما بنسبة (259.8%)، و"عدد المغادرين" بنسبة (217.8%)، و"الكميات المشحونة على متن الملكية الاردنية" بنسبة (62.3%)، فيما أظهر مؤشر "المساحات المرخصة للبناء" تراجعاً بنسبة 0.1%، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2021	المؤشـــر	2021	الفترة المتاحة	2022
13.6	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	24.9	كانون ثاني - أيار	4.4
-10.2	المنتجات الغذائية	-7.5		-1.0
-3.6	منتجات التبغ	16.3		0.6
106.5	منتجات نفطية مكررة	38.5		67.7
-6.3	صنع الملابس	-5.3		-14.9
0.7	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	16.0		1.9
2.5	المنتجات الكيميائية	25.2		-2.8
6.6	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	11.5		9.0
25.0	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	10.6		9.5
6.4	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	11.5		9.0
52.9	**المساحات المرخصة للبناء**	101.0		-0.1
4.3	**انتاج البوتاس**	2.2		5.7
14.2	**انتاج الفوسفات**	22.1		16.9
20.4	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	-32.4	كانون ثاني - حزيران	62.3
108.7	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	-38.6		259.8
89.8	**عدد المغادرين**	-42.8		217.8
46.8	**حجم التداول في سوق العقار**	100.1		17.2

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال النصف الأول من عام 2022 بنسبة 3.3%، مقابل ارتفاع نسبته 0.8% خلال ذات الفترة من عام 2021، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:
  - بند "الوقود والانارة" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 17.5%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.6%، إلى جانب مجموعة النقل، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 5.5%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.8%، خلال النصف الأول من عام 2021. ويأتي ذلك في ضوء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.
  - بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 14.1%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 17.3% خلال ذات الفترة من عام 2021، متأثراً، في جانب منه، بعوامل الطلب والعرض في السوق المحلية.

معدل التضخم خلال النصف الأول للأعوام (2015-2022)، %

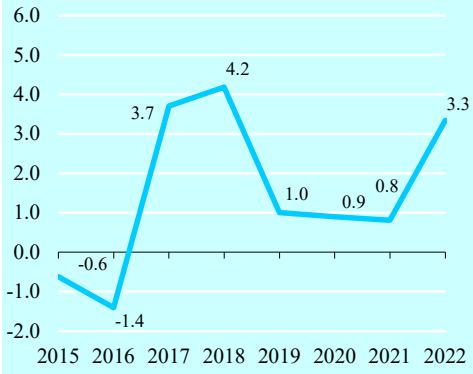

معدل التضخم خلال النصف الأول لعامي 2021 - 2022

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)	
		2021 كانون ثاني- حزيران	2022 كانون ثاني- حزيران	2021 كانون ثاني- حزيران	2022 كانون ثاني- حزيران
جميع المواد	**100.00**	**0.81**	**3.34**	**0.81**	**3.34**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	**26.52**	**-0.81**	**3.89**	**-0.22**	**1.03**
الغذاء	**23.80**	**-0.95**	**4.18**	**-0.23**	**1.00**
الحبوب ومنتجاتها	**4.17**	1.69	2.97	0.07	0.13
اللحوم والدواجن	4.69	3.53	4.33	0.17	0.21
الأسماك ومنتجات البحر	0.41	1.55	2.64	0.01	0.01
الألبان ومنتجاتها والبيض	3.72	0.55	2.14	0.02	0.08
الزيوت والدهون	1.70	5.97	7.79	0.10	0.14
الفواكه والمكسرات	2.57	-1.64	0.54	-0.04	0.01
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	2.96	-17.26	14.08	-0.54	0.36
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.37	**5.18**	**-0.04**	**0.22**	**0.00**
المشروبات الكحولية	**0.01**	21.01	0.55	0.00	0.00
التبغ والسجائر	4.37	5.15	-0.04	0.22	0.00
3) الملابس والأحذية	4.12	**-2.00**	**0.47**	**-0.08**	**0.02**
الملابس	**3.41**	-1.86	0.44	-0.06	0.01
الأحذية	0.71	-2.67	0.60	-0.02	0.00
4) المساكن، منها:	23.78	**0.90**	**3.71**	**0.21**	**0.87**
الإيجارات	**17.54**	1.67	0.63	0.30	0.11
الوقود والإنارة	4.69	-2.63	17.51	-0.11	0.72
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.94	**0.01**	**2.08**	**0.00**	**0.10**
6) الصحة	4.00	**3.10**	**0.53**	**0.13**	**0.02**
7) النقل	**15.98**	**2.77**	**5.51**	**0.43**	**0.88**
8) الاتصالات	**2.83**	**2.27**	**0.58**	**0.06**	**0.02**
9) الثقافة والترفيه	**2.55**	**-1.26**	**6.31**	**-0.03**	**0.15**
10) التعليم	**4.35**	**-0.23**	**1.29**	**-0.01**	**0.06**
11) المطاعم والفنادق	**1.79**	**2.49**	**5.12**	**0.05**	**0.10**
12) السلع والخدمات الأخرى	**4.77**	**0.54**	**1.57**	**0.03**	**0.08**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

مستوى التصنيف: عام

وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات برفع معدل التضخم بواقع 2.0 نقطة مئوية خلال النصف الأول من عام 2022، بالمقارنة مع مساهمة سالبة بمقدار 0.2 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2021.

- وفي المقابل تراجعت أسعار عدد من البنود أبرزها "المشروبات والمرطبات" (1.5%)، و"التوابل ومحسنات الطعام" (1.0%)، خلال النصف الأول من عام 2022.

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر حزيران من عام 2022 بالمقارنة مع الشهر السابق (أيار 2022)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 1.0%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود، أبرزها الايجارات (4.1%)، و"الحبوب ومنتجاتها" (2.8%) من جهة، وتراجع أسعار عدد آخر من البنود أبرزها؛ "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (10.8%)، والملابس والاحذيه (0.1%)، من جهة أخرى.

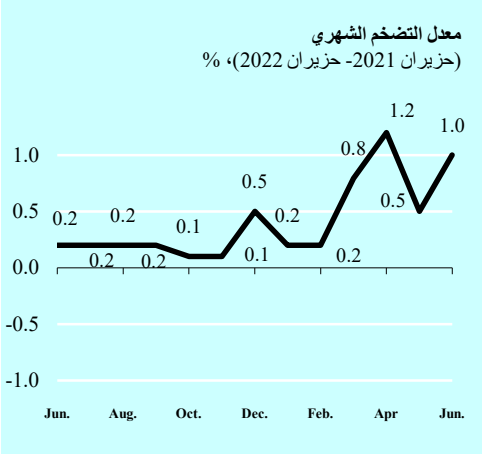

سوق العمل

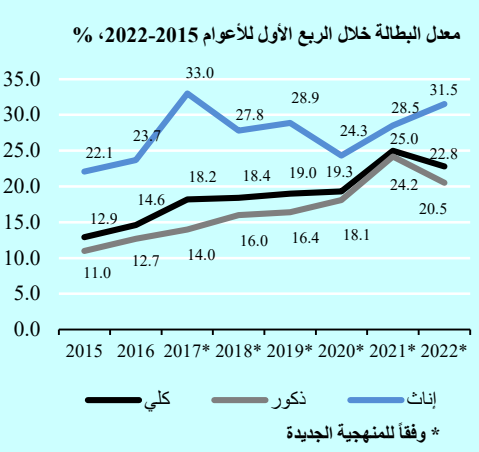

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 22.8% (20.5% للذكور و31.5% للإناث) خلال الربع الأول من عام 2022، وذلك مقابل 25.0% (24.2% للذكور و28.5% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2021.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الأول من عام 2022 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 55.2%) و20-24 سنة (بواقع 46.5%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 26.6% خلال الربع الأول من عام 2022، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (أقل من ثانوي) ما نسبته 21.8%.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 33.2% (53.2% للذكور و13.7% للإناث)، بالمقارنة مع 34.5% (54.8% للذكور و14.0% للإناث) خلال الربع الأول من عام 2021.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 25.7% خلال الربع الأول من عام 2022.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 322.9 مليون دينار (3.0% من GDP) خلال الشهور الاربعة الأولى من عام 2022، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 329.4 مليون دينار (3.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. وفي حال استثناء المنح الخارجية (40.8 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 363.7 مليون دينار (3.3% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 398.7 مليون دينار (3.8% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية نيسان عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 279.6 مليون دينار، ليصل إلى 20,539.1 مليون دينار (62.8% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 13,720.9 مليون دينار (42.0% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية نيسان عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 151.7 مليون دينار، ليصل إلى 15,658.9 مليون دينار (47.9% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 15,238.2 مليون دينار (46.6% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية نيسان عام 2022 بمقدار 431.3 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 36,198.0 مليون دينار (110.7% من GDP)، مقابل 35,766.7 مليون دينار في نهاية عام 2021 (111.3% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 28,959.1 مليون دينار (88.6% من GDP)، مقابل 28,763.1 مليون دينار في نهاية عام 2021 (89.5% من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الشهور الاربعة الأولى من عام 2022 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2021:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر نيسان من عام 2022، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021، بمقدار 136.9 مليون دينار، أو ما نسبته 17.5%، لتبلغ 920.3 مليون دينار. أما خلال الشهور الاربعة الأولى من عام 2022، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 143.7 مليون دينار، أو ما نسبته 5.5%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2021، لتصل إلى 2,778.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 172.3 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 28.6 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهور الاربعة الأولى من عام 2022

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	نيسان		معدل النمو	كانون الثاني – نيسان		معدل النمو
	2021	2022	%	2021	2022	%
الإيرادات العامة	**783.4**	**920.3**	**17.5**	**2,635.1**	**2,778.8**	**5.5**
الإيرادات المحلية، منها:	768.6	908.9	18.3	2,565.7	2,738.0	6.7
الإيرادات الضريبية، منها:	634.5	762.0	20.1	1,973.0	2,175.2	10.2
ضريبة المبيعات	274.2	297.7	8.6	1,243.2	1,288.6	3.7
الإيرادات الأخرى	133.7	146.5	9.6	589.6	561.5	-4.8
المنح الخارجية	14.8	11.4	-23.0	69.4	40.8	-41.2
إجمالي الإنفاق	**838.6**	**897.4**	**7.0**	**2,964.4**	**3,101.7**	**4.6**
النفقات الجارية	737.2	755.6	2.5	2,780.5	2,879.4	3.6
النفقات الرأسمالية	101.4	141.8	**39.8**	183.9	222.3	20.9
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-55.2**	**22.9**	-	**-329.4**	**-322.9**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-	**-3.1**	**-3.0**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهور الاربعة الأولى من عام 2022 بمقدار 172.3 مليون دينار، أو ما نسبته 6.7%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021 لتصل إلى 2,738.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 202.2 مليون دينار، وانخفاض كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 28.1 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 1.8 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهور الاربعة الأولى من عام 2022 بمقدار 202.2 مليون دينار، أو ما نسبته 10.2%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021، لتصل إلى 2,175.2 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 79.4% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

هيكل الايرادات الضريبية
(2017-2021)، والشهور الأربعة الأولى من عام 2022

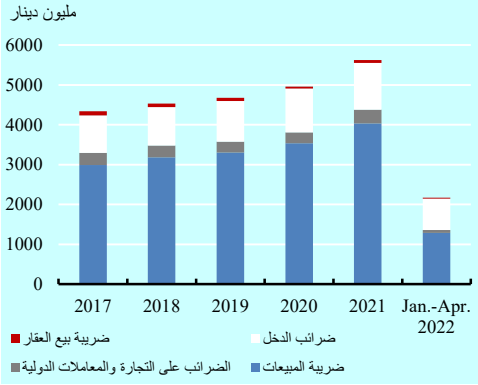

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 45.4 مليون دينار، أو ما نسبته 3.7%، لتبلغ 1,288.6 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 59.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 39.8 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 33.4 مليون دينار، وانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 26.2 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 1.5 مليون دينار.
- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 176.9 مليون دينار، أو ما نسبته 28.9%، لتصل إلى 788.8 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 36.3% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، محصلة لارتفاع كل من حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار

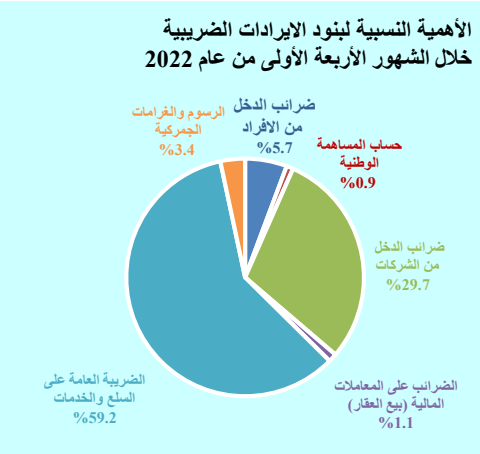

163.6 مليون دينار، أو ما نسبته 34.0%، وضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 11.3 مليون دينار، أو ما نسبته 10.0%، لتبلغ 123.8 مليون دينار، وارتفاع حصيلة ايرادات حساب المساهمة الوطنية بمقدار 2.0 مليون دينار، أو ما نسبته 11.1%، لتبلغ 20.0 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 81.8% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 645.0 مليون دينار.

- ارتفعت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 7.0 مليون دينار، أو ما نسبته 39.1%، لتصل إلى 24.9 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 27.2 مليون دينار، أو ما نسبته 27.2%، لتصل إلى 72.9 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور الاربعة الأولى من عام 2022 بمقدار 28.1 مليون دينار، أو ما نسبته 4.8%، لتصل إلى 561.5 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض إيرادات دخل الملكية بمقدار 108.8 مليون دينار لتبلغ 82.9 مليون دينار (منها 72.9 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 185.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021)، وارتفاع كل من الايرادات المختلفة بمقدار 66.5 مليون دينار لتبلغ 207.0 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 14.2 مليون دينار لتبلغ 271.7 مليون دينار.
- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور الاربعة الأولى من عام 2022 بمقدار 1.8 مليون دينار، أو ما نسبته 58.1%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021 لتصل إلى 1.3 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الشهور الاربعة الأولى من عام 2022 بمقدار 28.6 مليون دينار، أو ما نسبته 41.2%، لتصل إلى 40.8 مليون دينار، مقابل 69.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021.

■ النفقات العامة

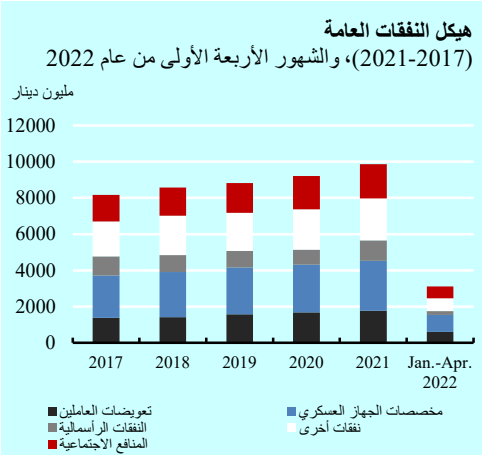

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر نيسان من عام 2022، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021، بمقدار 58.8 مليون دينار، أو ما نسبته 7.0%، لتبلغ 897.4 مليون دينار. أما خلال الشهور الاربعة الأولى من عام 2022، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 137.3 مليون دينار، أو ما نسبته 4.6%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2021 لتصل إلى 3,101.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بنسبة 3.6%، والنفقات الرأسمالية بنسبة 20.9%.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهور الاربعة الأولى من عام 2022 بمقدار 98.9 مليون دينار، أو ما نسبته 3.6%، لتصل إلى ما مقداره 2,879.4 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 92.8% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمعدل يفوق الارتفاع في النفقات الجارية، فقد ارتفع مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً

بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 2.8 نقطة مئوية، ليصل إلى 95.1% مقابل 92.3% خلال نفس الفترة من عام 2021. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة ما يلي:

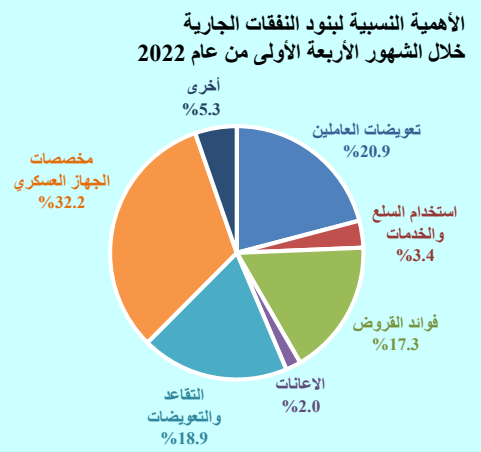

- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 25.8 مليون دينار، لتصل إلى 927.8 مليون دينار.
- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 19.4 مليون دينار، لتصل إلى 602.1 مليون دينار .
- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 18.7 مليون دينار، ليبلغ 498.4 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 18.4 مليون دينار، ليبلغ 99.0 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 8.4 مليون دينار، لتصل إلى 543.0 مليون دينار.
- انخفاض بند الإعانات بمقدار 6.8 مليون دينار، ليصل إلى 56.0 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الشهور الاربعة الأولى من عام 2022 بمقدار 38.4 مليون دينار، أو ما نسبته 20.9%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021، لتصل إلى 222.3 مليون دينار.

العجز/الوفر المالي

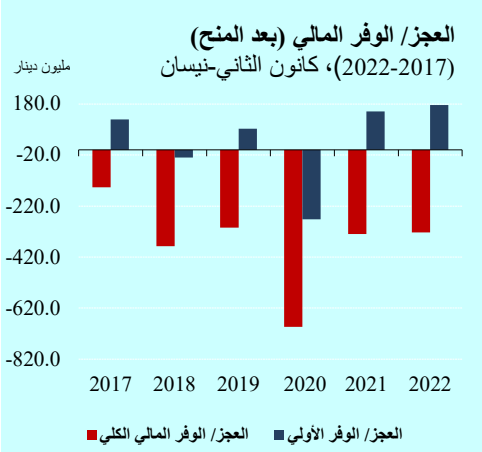

- انخفض العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار 6.5 مليون دينار خلال الشهور الاربعة الأولى من عام 2022، ليصل الى ما مقداره 322.9 مليون دينار (3.0% من GDP)، مقابل عجز مقداره 329.4 مليون دينار (3.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 363.7 مليون دينار (3.3% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 398.7 مليون دينار (3.8% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021.

- حققت الموازنة العامة وفراً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 134.7 مليون دينار (1.2% من GDP) خلال الشهور الاربعة الأولى من عام 2022، بالمقارنة مع وفر أولي مقداره 81.0 مليون دينار (0.8% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة وفراً أولياً مقداره 175.5 مليون دينار (1.6% من GDP)، مقابل وفر أولي مقداره 150.4 مليون دينار (1.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021.

رصيد دين الحكومة

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية نيسان عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 279.6 مليون دينار، ليصل إلى 20,539.1 مليون دينار (62.8% من GDP مقابل 63.1% من GDP في نهاية 2021). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 363.8 مليون دينار، وانخفاض الدين الداخلي المكفول بمقدار 84.2 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2021، ليصلا إلى 18,247.2 مليون دينار و2,291.9 مليون دينار، على الترتيب.

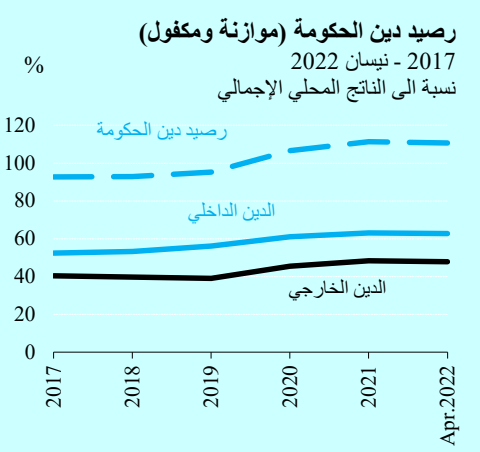

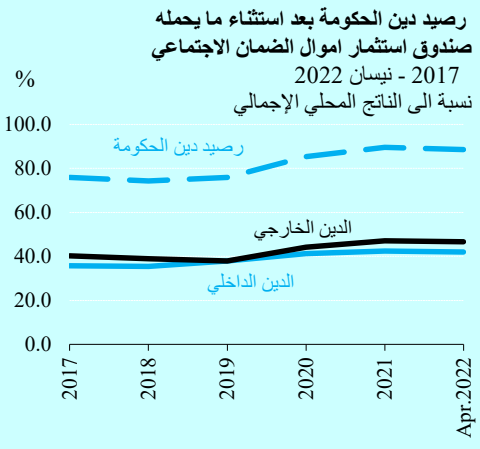

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية نيسان عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 95.3 مليون دينار، ليبلغ 13,720.9 مليون دينار (42.0% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية نيسان عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 151.7 مليون دينار، ليصل إلى 15,658.9 مليون دينار (47.9% من GDP مقابل 48.3% من GDP في نهاية عام 2021). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 69.7% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 11.5%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 9.7%، تلاه الدينار الكويتي (3.8%)، والين الياباني (3.4%).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية نيسان عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 100.7 مليون دينار، ليبلغ 15,238.2 مليون دينار (46.6% من GDP).

- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية نيسان عام 2022 بمقدار 431.3 مليون دينار، ليصل إلى 36,198.0 مليون دينار (110.7% من GDP)، مقابل 35,766.7 مليون دينار في نهاية عام 2021 (111.3% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 28,959.1 مليون دينار (88.6% من GDP)، مقابل 28,763.1 مليون دينار في نهاية عام 2021 (89.5% من GDP).

- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الشهور الاربعة الأولى من عام 2022 بمقدار 66.8 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2021، لتبلغ 696.3 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 528.7 مليون دينار، وفوائد بقيمة 167.6 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2022

آب

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع أسعار البنزين الخالي من الرصاص بأنواعه والسولار والكاز، وتخفيض سعر زيت الوقود والاسفلت وقود الطائرات للشركات المحلية والأجنبية والعارضة، وتثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر / الوحدة	2022		معدل النمو %
		تموز	آب	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	955	990	3.7
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,240	1,300	4.8
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,390	1,450	4.3
السولار	فلس/ لتر	720	755	4.9
الكاز	فلس/ لتر	720	755	4.9
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	548.2	461	-15.9
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	909	785	-13.6
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	914	790	-13.6
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	929	805	-13.3
الإسفلت	دينار/ طن	543.1	456	-16.0

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2022/8/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آب 2022.

تموز

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تموز 2022.

حزيران

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر حزيران 2022.
- تمديد قرار مجلس الوزراء بتخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على الزيوت النباتية، لتصبح خاضعة لنسبة 0% بدلاً من 4%، وذلك حتى نهاية شهر آب 2022.

أيار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيار 2022.

نيسان

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2022.

آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آذار 2022.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على الزيوت النباتية، لتصبح خاضعة لنسبة 0% بدلاً من 4%، وذلك حتى نهاية شهر آيار 2022.

شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2022.

كانون الثاني

- تخفيض وتوحيد شرائح التعرفة الجمركية على السلع، والذي يستثنى منه سلع مستوردة مثل التبغ والمركبات والكحول، لتصبح 4 فئات (معفاة، 5%، 15%، 25%)، وذلك بدلاً من 11 فئة بنسب تتراوح بين صفر و40%، وعلى النحو التالي:
  - تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 1% لتصبح معفاة.

- تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 6.5% و10% لتصبح خاضعة لنسبة 5%.
- تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 25% و30% و35% و40% لتصبح خاضعة لنسبة 5%، باستثناء (المواد الغذائية، والقطاعات الهندسية والإنشائية، والأثاث) التي لها مثيل محلي، لتخضع للنسبة التالية:
  - 25% حتى تاريخ 2024/12/31.
  - 20% من تاريخ 2025/1/1.
  - 15% من تاريخ 2027/1/1.

- تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على السلع المخصصة لاستهلاك طلبة المدارس (الكيك، الويفر، البسكويت)، لتصبح خاضعة لنسبة 5% بدلاً من 16%.
- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الثاني 2022.
- انتهاء العمل بقرار مجلس الوزراء المتخذ في شهر تموز 2018، الذي تم بموجبه تخفيض الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد) ورفعها بشكل تدريجي خلال الفترة (2018-2021)، لتصبح الضريبة الخاصة المفروضة عليها 55%، وذلك اعتباراً من 2022/1/1.
- صدور نظام معدل لنظام رسوم تصاريح العمل لغير الأردنيين لسنة 2022، بحيث يستوفى من صاحب العمل رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده لسنة أو لجزء من السنة مقداره 350 دينار، عن كل عامل في كافة القطاعات والانشطة الاقتصادية، باستثناء ما يلي:
  - استيفاء مبلغ 225 دينار عن كل عامل لدى المؤسسات والشركات العاملة في قطاع صناعة الالبسة والمحيكات المسجلة لدى هيئة الاستثمار في المناطق التنموية.
  - استيفاء مبلغ 800 دينار عن كل عامل من عمال المياومة للتصريح الحر في القطاع الزراعي أو قطاع الإنشاءات أو التحميل و التنزيل أو من يقرر وزير العمل اعتبارهم من هذه الفئة.

- استيفاء رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده عن كل عامل من ذوي المهارات المتخصصة زيادة على الأعداد أو نسب العمالة الوافدة المسموح بها، وعلى النحو التالي:
  - مبلغ 2,150 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة سنة.
  - مبلغ 1,250 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة ستة اشهر.
  - مبلغ 645 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة ثلاثة اشهر.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2022

حزيران

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من حكومة المملكة المتحدة، بقيمة 50.2 مليون جنيه إسترليني، وذلك للمساعدة في دعم جهود الحكومة الأردنية لتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي.
- التوقيع على اتفاقية قرض مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بقيمة 38.3 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروع البنية التحتية للتعليم العام في المملكة.

نيسان

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بقيمة 33 مليون دولار، وذلك لتعزيز التكيف مع التغير المناخي في الأردن.
- التوقيع على اتفاقية قرض مقدمة من الوكالة الفرنسية للتنمية، بقيمة 150 مليون يورو، وذلك لدعم تنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

شباط

- التوقيع على اتفاقية منحة إضافية مقدمة من الحكومة الهولندية، بقيمة 4.13 مليون يورو، وذلك للمساهمة في مشروع التنمية الإقتصادية الريفية والتشغيل، الذي تنفذه المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جدكو)، والممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر نيسان من عام 2022 بنسبة 79.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021 لتبلغ 721.2 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2022، فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 48.3% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021 لتبلغ 2,713.9 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر نيسان من عام 2022 بنسبة 47.8% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021 لتبلغ 1,555.9 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2022، فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 33.2% مقارنة مع نفس الفترة المقابلة من عام 2021 لتبلغ 5,832.4 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر نيسان من عام 2022 ارتفاعاً نسبته 28.4% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021 ليبلغ 834.7 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2022، فقد ارتفع العجز بنسبة 22.3%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 ليبلغ 3,118.5 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال النصف الأول من عام 2022 بنسبة 242.7% لتبلغ 1,557.2 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 121.7% لتصل الى 438.3 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال النصف الأول من عام 2022 بنسبة 2.0%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 لتصل إلى 1,198.1 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 945.8 مليون دينار (12.2% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2022، مقارنة مع عجز مقداره 848.8 مليون دينار (11.4% من GDP) خلال الربع المقابل من عام 2021. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 13.1% من GDP خلال الربع الأول من عام 2022 مقارنة مع عجز نسبته 12.9% من GDP خلال الربع المقابل من عام 2021.

- سـجّل الاسـتثمار الأجنبي المباشـر تدفقاً للداخل مقداره 266.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2022، مقارنة مع تدفق للداخل بلغ ما مقداره 72.2 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2021.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الأول من عام 2022 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 35,550.5 مليون دينار، مقارنة مع صـــافي التزام نحو الخارج بلغ 35,015.7 مليون دينار في نهاية عام 2021.

التجارة الخارجية

- في ضـوء ارتفاع الصـادرات الوطنية بمقدار 852.0 مليون دينار، وارتفاع المسـتوردات بمقدار 1,453.3 مليون دينار خلال الثلث الأول من عام 2022، سـجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 2,305.3 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 ليبلغ 8,316.1 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني - نيسان			
	2021	معدل النمو (%)	2022	معدل النمو (%)
	القيمة	2021/2020	القيمة	2022/2021
التجارة الخارجية	6,010.8	17.5	8,316.1	38.4
الصادرات الكلية	1,829.9	11.0	2,713.9	48.3
الصادرات الوطنية	1,631.7	13.3	2,483.7	52.2
المعاد تصديره	198.2	-5.1	230.2	16.1
المستوردات	4,379.1	19.1	5,832.4	33.2
الميزان التجاري	-2,549.2	25.8	-3,118.5	22.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني - نيسان		
	2021	2022	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	422.7	485.2	14.8
الهند	227.4	450.2	98.0
السعودية	180.9	244.5	35.2
العراق	115.9	156.4	34.9
اندونيسيا	26.9	86.2	220.4
مصر	34.5	84.7	145.5
البرازيل	20.7	84.5	308.2
المستوردات			
الصين	642.7	892.1	38.8
السعودية	633.0	877.5	38.6
الامارات	205.6	382.0	85.8
الولايات المتحدة الأمريكية	329.8	356.6	8.1
الهند	135.0	270.3	100.2
تركيا	145.8	214.0	46.8
مصر	184.9	201.8	9.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الثلث الأول من عام 2022 ارتفاعاً نسـبته 48.3% لتصـل إلى 2,713.9 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الصـــادرات الوطنيـة بمقدار 852.0 مليون دينـار (52.2%) لتصـــل 2,483.7 مليون دينار، وارتفاع السـلع المعاد تصـديرها بمقدار 32.0 مليون دينار (16.1%) لتصـــل إلى 230.2 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصـادرات الوطنيـة خلال الثلث الأول من عام 2022 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021، يلاحظ ما يلي:**
  - ارتفاع الصـــادرات من البوتاس بمقدار 217.1 مليون دينـار (175.2%)، لتصـــل إلى 341.0 مليون دينار. وقد اسـتحوذت الهند والبرازيل والصين ومصر على ما نسـبته 57.4% من إجمـالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصـادرات الوطنية السـلعية خلال الثلث الأول من عامي 2021 و2022، مليون دينار

	2021	2022	معدل النمو (%)
اجمالي الصادرات	**1,631.7**	**2,483.7**	**52.2**
الملابس	**386.8**	**414.8**	**7.2**
الولايات المتحدة الامريكية	327.4	360.3	10.0
البوتاس	**123.9**	**341.0**	**175.2**
الهند	23.9	73.7	208.4
البرازيل	0.0	48.5	-
الصين	28.2	42.6	51.1
مصر	12.4	31.0	150.0
الفوسفات	**79.8**	**215.4**	**169.9**
الهند	55.6	137.9	148.0
اندونيسيا	18.9	47.4	150.8
البرازيل	4.1	7.6	85.4
الاسمدة	**97.1**	**200.1**	**106.1**
الهند	26.7	61.9	131.8
استراليا	1.4	30.0	-
البرازيل	16.4	28.0	70.7
اندونيسيا	0.0	22.5	-
حامض الفوسفوريك	**116.1**	**184.5**	**58.9**
الهند	110.2	157.1	42.6
تركيا	0.0	20.8	-
منتجات دوائية وصيدلية	**127.7**	**112.3**	**-12.1**
السعوديه	26.6	24.9	-6.4
العراق	22.9	22.7	-0.9
الجزائر	8.7	8.8	1.1
الولايات المتحدة الامريكية	8.6	8.3	-3.5
مستحضرات التنظيف والتزيين و العطور	**46.8**	**52.8**	**12.8**
العراق	20.9	23.5	12.4
السعوديه	9.0	11.6	28.9
ليبيا	5.0	7.0	40.0
الخضروات	**33.5**	**50.4**	**50.4**
السعوديه	6.9	12.0	73.9
الكويت	5.9	7.4	25.4
البحرين	3.6	5.7	58.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

مستوى التصنيف: عام

- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 135.6 مليون دينار (169.9%)، لتصل إلى 215.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا والبرازيل على ما نسبته 89.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

اهـم السلـــع المصدرة
خلال الثلث الاول من عام 2022، بالمليون دينار

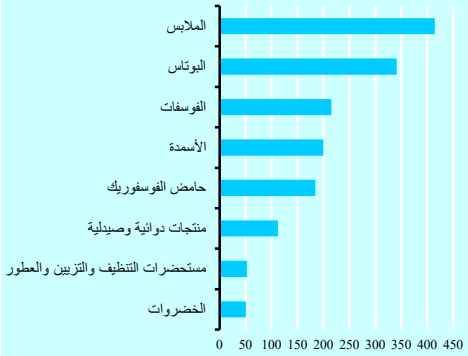

- ارتفاع الصادرات من الاسمدة بمقدار 103.0 مليون دينار (106.1%)، لتصل إلى 200.1 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وأستراليا والبرازيل وإندونيسيا على ما نسبته 71.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية،
خلال الثلث الاول من عام 2022

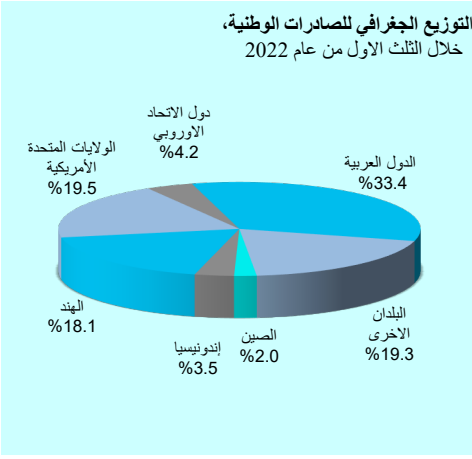

- ارتفاع الصادرات من "حامض الفوسفوريك" بمقدار 68.4 مليون دينار (58.9%)، لتصل إلى 184.5 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وتركيا على ما نسبته 96.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من الملابس بمقدار 28.0 مليون دينار (7.2%)، لتصل إلى 414.8 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 86.9% من إجمالي صادرات الملابس.
- ارتفاع الصادرات من الخضروات بمقدار 16.9 مليون دينار (50.4%)، لتصل إلى 50.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والكويت والبحرين على ما نسبته 49.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والفوسفات والأسمدة وحامض الفوسفوريك و"منتجات دوائية وصيدلية" و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" والخضروات خلال الثلث الأول من عام 2022 على ما نسبته 63.3% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 62.0% خلال ذات الفترة من عام 2021. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والهند والسعودية والعراق وإندونيسيا ومصر والبرازيل على ما نسبته 64.1% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الثلث الأول من عام 2022 مقارنة مع 63.1% خلال نفس الفترة من عام 2021.

المستـــــوردات السلعيـــــة

ارتفعت مستوردات المملكة خلال الثلث الأول من عام 2022 بنسبة 33.2% لتصل إلى 5,832.4 مليون دينار، مقابل ارتفاع بنسبة 19.1% خلال الفترة المقابلة من عام 2021.

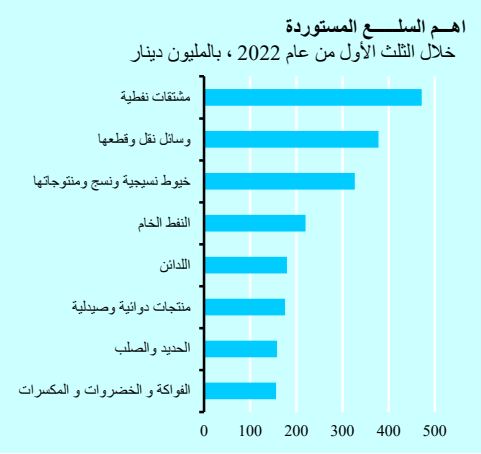

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الثلث الأول من عام 2022 بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2021، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 264.9 مليون دينار (128.3%)، لتصل إلى 471.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والإمارات والهند ما نسبته 90.8% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 113.1 مليون دينار (53.1%)، لتصل إلى 326.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 74.6% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 51.3 مليون دينار (30.4%)، لتصل إلى 219.8 مليون دينار. وقد شكلت السعودية والعراق ما نسبته 100% من إجمالي مستوردات المملكة من النفط الخام.
- ارتفاع مستوردات المملكة من اللدائن بمقدار 48.9 مليون دينار (37.5%)، لتصل إلى 179.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والصين والامارات ما نسبته 68.6% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال الثلث الأول من عامي 2021 و2022، مليون دينار

	2021	2022	معدل النمو (%)
إجمالي المستوردات	**4,379.1**	**5,832.4**	**33.2**
مشتقات نفطية	**206.4**	**471.3**	**128.3**
السعوديه	166.9	244.9	46.7
الامارات	6.4	104.1	-
الهند	27.0	78.9	192.2
وسائل نقل وقطعها	**330.9**	**378.1**	**14.3**
الصين	11.5	70.4	512.2
الولايات المتحدة الأمريكية	72.5	64.7	-10.8
كوريا الجنوبيه	62.4	64.5	3.4
اليابان	46.0	48.0	4.3
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**213.1**	**326.2**	**53.1**
الصين	88.1	157.9	79.2
تايوان	48.3	52.5	8.7
تركيا	20.2	33.0	63.4
النفط الخام	**168.5**	**219.8**	**30.4**
السعوديه	168.5	185.4	10.0
العراق	0.0	34.4	-
اللدائن	**130.3**	**179.2**	**37.5**
السعوديه	73.2	87.5	19.5
الصين	11.3	22.0	94.7
الامارات	8.5	13.5	58.8
منتجات دوائية وصيدلية	**172.0**	**175.0**	**1.7**
المانيا	25.8	22.4	-13.2
فرنسا	11.1	16.0	44.1
الولايات المتحدة الأمريكية	15.4	15.4	0.0
الحديد والصلب	**108.8**	**157.7**	**44.9**
السعوديه	12.0	41.0	241.7
الصين	15.2	33.5	120.4
الهند	1.1	14.7	-
الفواكة والخضروات والمكسرات	**147.6**	**156.1**	**5.8**
مصر	27.3	23.7	-13.2
سوريا	7.6	12.7	67.1
الولايات المتحدة الأمريكية	18.2	12.5	-31.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "الحديد والصلب" بمقدار 48.9 مليون دينار (44.9%)، لتصل الى 157.7 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من السعودية والصين والهند ما نسبته 56.6% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

التوزيع الجغرافي للمستوردات،
خلال الثلث الاول من عام 2022

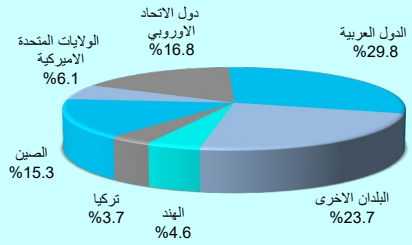

- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 47.2 مليون دينار (14.3%)، لتصل إلى 378.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية واليابان ما نسبته 65.5% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

وعليه، استحوذت المستوردات من مشتقات نفطية و"وسائل النقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسـج ومنتوجاتها" والنفط الخام واللدائن و"منتجات دوائية وصـيدلية" و"الحديد والصـلب" و"الفواكه والخضروات والمكسرات" على ما نسبته 35.4% من إجمالي المستوردات خلال الثلث الأول من عام 2022، مقارنة مع ما نسـبته 33.7% خلال ذات الفترة من عام 2021. كما استحوذت أسـواق كل من الصـين والسـعودية والامارات والولايات المتحدة الأمريكية والهند وتركيا ومصر خلال الثلث الأول من عام 2022 على ما نسبته 54.8% من إجمالي المستوردات مقابل 52.0% خلال ذات الفترة من عام 2021.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر نيسان من عام 2022 ارتفاعاً مقداره 13.9 مليون دينار (35.9%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2021 لتبلغ 52.6 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2022، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 32.0 مليون دينار (16.1%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2021 لتبلغ 230.2 مليون دينار.

الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر نيسان من عام 2022 ارتفاعاً مقداره 184.4 مليون دينار (28.4%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2021 ليبلغ 834.7 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2022، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بمقدار 569.3 مليون دينار (22.3%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2021 ليبلغ 3,118.5 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت حوالات العاملين خلال النصف الأول من عام 2022 بمقدار 24.0 مليون دينار أو ما نسبته 2.0% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 لتصل إلى 1,198.1 مليون دينار.

السفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال النصف الأول من عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 242.7% لتبلغ 1,557.2 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال النصف الأول من عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 121.7% لتصل الى 438.3 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2022 إلى ما يلي:

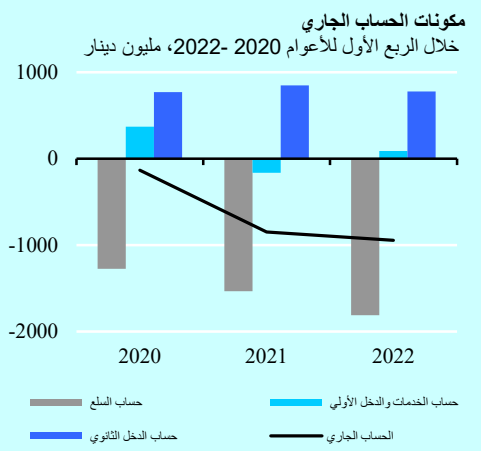

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 945.8 مليون دينار (12.2% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 848.8 مليون دينار (11.4% من GDP) خلال الربع المقابل من عام 2021. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 1,020.3 مليون دينار (13.1% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2022، مقارنة مع عجز مقداره 963.0 مليون دينار (12.9% من GDP) خلال الربع المقابل من عام 2021. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

  - ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 279.6 مليون دينار (18.3%) ليصل إلى 1,811.5 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 1,531.9 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الخدمات لوفر مقداره 171.6 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 167.1 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل الأولي لعجز بلغ 83.6 مليون دينار مقارنة مع وفر بلغ 3.3 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 132.1 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 48.0 مليون دينار. وانخفاض صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 2.8 مليون دينار ليصل إلى 48.5 مليون دينار.

- انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي بمقدار 69.2 مليون دينار ليصل إلى 777.7 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 846.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة تراجع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 29.5 مليون دينار، ليصل إلى 703.2 مليون دينار، وتراجع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 39.7 مليون دينار، ليبلغ 74.5 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الربع الأول من عام 2022، تدفقاً للداخل بمقدار 8.8 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه بمقدار 2.7 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2021. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 968.0 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 496.0 خلال الربع المقابل من عام 2021، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:

  - تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة تدفق للداخل بلغ 266.9 مليون دينار مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 72.2 مليون دينار.
  - تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 83.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 33.3 مليون دينار.
  - تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 636.8 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 516.0 مليون دينار.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 151.4 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع مقداره 52.2 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الربع الأول من عام 2022 التزاماً نحو الخارج بلغ 35,550.5 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2021 والبالغ 35,015.7 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2022 بمقدار 516.5 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2021 ليصل إلى 21,374.7 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، نتيجة انخفاض النقد والودائع لدى البنوك المرخصة في الخارج بمقدار 599.1 مليون دينار، وانخفاض الأصول الاحتياطية بمقدار 1.8 مليون دينار، وذلك على الرغم من ارتفاع رصيد الائتمان التجاري للقطاعات الأخرى في الخارج بمقدار 48.7 مليون دينار، وارتفاع رصيد القروض قصيرة الأجل للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 17.6 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2022 بمقدار 18.3 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021 ليبلغ 56,925.2 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصيد الائتمان التجاري لغير المقيمين بمقدار 322.5 مليون دينار ليصل إلى 1,116.6 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 314.6 مليون دينار، ليبلغ 26,801.2 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد قروض البنوك قصيرة الأجل بمقدار 23.0 مليون دينار ليصل الى 586.2 مليون دينار.
- انخفاض رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 467.2 مليون دينار لتصل الى 10,638.8 مليون دينار (انخفاضها بمقدار 456.5 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 10.7 مليون دينار للبنك المركزي).
- انخفاض رصيد قروض الحكومة طويلة الاجل بمقدار 127.8 مليون دينار لتبلغ 6,291.2 مليون دينار.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 97.3 مليون دينار لتبلغ 7,091.4 مليون دينار.
- انخفاض الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 17.6 مليون دينار ليصل إلى 1,067.4 مليون دينار.